أكد الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك في مذكراته التي كشفت عنها تقارير صحافية أنه لا ينسى نظرة خالد الإسلامبولي له خلال عملية اغتيال أنور السادات.<?xmlns:o = prefix ecapseman:lmx />

وأضاف أن "جسد السادات حماه من الرصاص خلال العرض العسكري، وأن النبوي إسماعيل أكد شكوكه باغتيال السادات قبل العرض بـ42ساعة".

وتابع مبارك أنه فكّر في الهروب من العرض العسكري، لكنه خاف من السادات، وأن نظرة خالد الإسلامبولي خلال اغتيال السادات طاردته طوال فترة حكمه، وأن السادات نظر إليه بسخرية عندما رآه ينبطح أرضًا خلال العرض.

وزاد بحسب ما ذكرت صحيفة روزاليوسف، متحدثًا عن أشرف مروان، موضحًا أن الرجل كان عميلاً لأجهزة مخابرات مصر و"إسرائيل" وأمريكا في وقت واحد، وأنه اتصل به قبيل وفاته بـ71يومًا، مشيرًا إلى أن حسين سالم اشترى فيلا لأشرف مروان بعمولة صفقة سلاح.

وقال مبارك: إن حبيب العادلي وزير الداخلية رفع إليه تقرير طالبه خلاله بالتخلص من ثلاث شخصيات يشكلون خطورة على نظام حكمه وهم: المشير عبد الحليم أبو غزالة، واللواء عمر سليمان، وعمرو موسى الذي نصحني بجعله أمينًا عامًا للجامعة العربية، بعد ارتفاع شعبيته بالشارع المصري.

وكان القضاء العسكري المصري قد حفظ التحقيق في اتهام الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك بالحصول على عمولات ورشاوى ومنافع من صفقات السلاح.

فقد ذكرت مصادر مطلعة أنه "تم الحفظ في اتهام الرئيس السابق فقط، بعد التيقن من عدم وجود شبهة الحصول على عمولات ومنافع خاصة، بالإضافة إلى قانونية لجوء مبارك إلى عقد هذه الصفقات بصفته رئيسًا للجمهورية، وبتفويض خاص من مجلس الشعب السلطة التشريعية المختصة".

وأشارت إلى أن المصادر لم تبين موقف الأسماء الأخرى المتهمة في ذات القضية وأبرزهم رجل الأعمال الهارب حسين سالم، وصفوت الشريف رئيس مجلس الشورى السابق والأمين العام السابق للحزب الوطني المنحل، واللواء حبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق.

وكانت التحقيقات في البلاغات المقدمة ضد مبارك بخصوص صفقات السلاح قد جرت في سرية تامة، بعدما تضمنت التحقيقات البلاغ الذي قدمه سمير صبري محامي أسرة الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب الأسبق، الذي ذكر فيه أن المحجوب تم اغتياله؛ لأنه كان يملك خزانة مستندات تدين تعاملات مبارك المالية، وتورطه مع حسين سالم ومنير ثابت واللواء عبد الحليم أبو غزالة في قضية السلاح، وشركة الأجنحة البيضاء والتلاعب بالمعونات.

وأشارت المصادر إلى أن حفظ البلاغات تخالف القانون، وسوف يتم التظلم من قرار الحفظ السبت المقبل أمام القضاء العسكري، وسيتم تقديم مستندات تقطع بتورط الرئيس السابق في صفقات السلاح التي كانت تتم مع الحكومة الأمريكية، وأن الذي كان يتعاون ويسهل له ذلك بشركات وهمية منير ثابت - شقيق سوزان مبارك - وحسين سالم، وأن هناك صفقات أخرى كانت تخصص عمولاتها لجمال مبارك.

وكان النائب العام المصري قد حوّل البلاغات المقدمة ضد مبارك بخصوص صفقات السلاح إلى النيابة العسكرية لأنها جهة الاختصاص في ذلك الأمر، واستندت البلاغات إلى أن عقود شراء صفقات السلاح تتضمن حظر تقاضي أي عمولات، وأن يتم خصمها من إجمالي ثمن الصفقة لمصلحة البلاد من الشركة المصدرة.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 25/03/2012
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com